مجتمع

الجزائر: توعية بمخاطر الألعاب النارية والمفرقعات

أطلقت المديرية العامة للحماية المدنية في الجزائر، أمس الخميس، حملة توعية بمختلف الأخطار الناجمة عن استخدام الألعاب النارية والمفرقعات والشموع، عند إحياء ذكرى المولد النبوي بعد أيام. وأوضحت أنّ «استعمال المفرقعات في هذه المناسبة وتداولها في باقي أيام السنة عبر توفّرها بالأسواق الموازية، وعلى الرغم من غلاء أسعارها ومنع استعمالها»، يجعل من توعية المواطنين ضرورة. وأشارت إلى أنّ هذه الحملة تُنظّم تحت شعار «معاً نحمي أطفالنا»، إذ تركّز على هذه الفئة الأكثر عرضة للخطر. (وكالة الأنباء الجزائرية)

إيطاليا: كشف مجاني عن الوباء للطلاب الفقراء

أعلنت وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي الإيطالية ماريا كريستينا ميسّا عن توفير فحوص كشف مجانية عن كوفيد-19 للطلاب الفقراء في جامعات البلاد. وأوضحت في مقابلة مع صحيفة «كوريري ديلّا سيرا»، أمس الخميس، أنّ لطلاب الجامعات «الحقّ في الدراسة»، لافتة إلى أنّه «بالنسبة إلى الطلاب الضعفاء مادياً والذين لا يستطيعون الحصول على لقاح، على سبيل المثال، فإنّنا سوف نقدّم فحوص كشف مجانية». وبالنسبة إلى العودة إلى الدراسة حضورياً بنسبة 100 في المائة، قالت إنّ «الجامعات حرة في تنظيم أمورها». (آكي)

بريطانيا: العودة إلى المدرسة تُفاقم كورونا

أظهرت دراسة كبيرة عن تفشّي فيروس كورونا الجديد في بريطانيا، صدرت نتائجها أمس الخميس، أنّ الإصابات بكوفيد-19 ارتفعت بين الأطفال في سبتمبر/ أيلول الماضي بعد العودة إلى المدرسة مع انتهاء العطلة الصيفية، وقد ساعد ذلك على إبقاء الإصابات مرتفعة، على الرغم من تراجعها بين البالغين. والدراسة التي أشرفت عليها جامعة «إمبريال كوليدج لندن»، أحدث دراسة تتوصّل إلى هذه النتيجة. وعدد الإصابات في بريطانيا حالياً أعلى بكثير من أيّ دولة أخرى في غرب أوروبا، إذ سُجّل أكثر من 30 ألف إصابة جديدة يومياً هذا الشهر، علماً أنّها لم تتجاوز مستويات الإصابة في الصيف بعد عودة الدراسة، على الرغم من مستويات الإصابة الكبيرة بين الأطفال.

وقد وجدت دراسة «إمبريال كولدج لندن» أنّ معدّل تفشّي العدوى بين الأطفال ما بين 13 عاماً و17 كان 2,55 في المائة بين التاسع من سبتمبر و27 منه، فيما كان 2,32 في المئة بين الأطفال ما بين خمسة أعوام و12 عاماً. وقُدّرت نسبة التفشّي لجميع الفئات العمرية للبالغين بأقلّ من واحد في المائة.

ووجدت الدراسة نفسها أنّ الوباء يتزايد بين من هم دون 17 عاماً، فيما يتراجع بين الذين يتجاوزون هذه السنّ. وفي حين أنّ نحو 90 في المائة من الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على 18 عاماً قد تلقّوا جرعة واحدة من لقاح مضاد لكوفيد-19، فإنّ معدّلات تحصين الأطفال أقلّ بكثير، علماً أنّ عملية تحصين الذين تراوح أعمارهم ما بين 12 و15 عاماً لم تبدأ على نطاق واسع إلا في الشهر الماضي.

(رويترز)

(مائيو هورروود/ Getty)

المغرب: مرضى السرطان يعانون

الرباط ـ **عادل نجدي**

«نحن نموت ببطء». «معاناتنا لا توصف، وقد تضاعفت في الأشهر الماضية بعدما فُرض علينا تدبّر أمورنا للحصول على الأدوية». بعض ممّا يكرره مرضى مصابون بالسرطان في المغرب. سكينة الوافي من بين هؤلاء، وقد وجدت أنّه لا بدّ من الانضمام إلى وقفة احتجاجية نُظّمت أخيراً أمام مركز محمد السادس لعلاج السرطان (حكومي) في مدينة الدار البيضاء، بعد نحو خمسة أشهر من عدم تمكينهم من الأدوية التي يحصلون عليها عادة.

وتقول الوافي لـ«العربي الجديد» إنّ صعوبات كثيرة واجهت مئات المصابين بـ«المرض الخايب» أو «الكونصير» كما يسمّيه المغاربة بلهجتهم العامية، وذلك «في خلال رحلة علاجهم في الأسابيع الماضية، من جرّاء عدم توفر المساعدة اللازمة لهم بعد ردّ طلباتهم بالحصول على الأدوية في بعض مراكز العلاج الحكومية بدعوى عدم توفّرها». تضيف الوافي أنّه «بالإضافة إلى ما يعانيه مريض السرطان من عذاب ومعاناة بسبب الداء الخبيث، فُرض عليه في ظل فقدان الدواء من المستشفيات الحكومية تدبّر أمره بأيّ طريقة، سواء من خلال الاستدانة أو الاستعانة بمحسنين من أجل توفير مبلغ 800 درهم مغربي (نحو 88 دولاراً أميركياً) شهرياً، فيما استسلم من فشل في ذلك للموت البطيء». وتلفت الوافي إلى أنّ «كثيرين من المرضى معوزون، ولا يمكنهم بالتالي تلقي العلاج في المستشفيات الخاصة وتحمّل التكلفة الباهظة. لذا تبقى المراكز الاستشفائية الحكومية هي ملاذهم الأول والأخير في معركة الحياة التي يخوضونها ضد الداء الخبيث».

وكان عشرات من مرضى السرطان قد شاركوا في احتجاج نُظّم في أواخر سبتمبر/ أيلول الماضي، للمطالبة بتسريع حصولهم على الأدوية الخاصة بهم وإنصافهم، ومنحهم الحقّ في الطبابة والعلاج. وعبّر المحتجون عن عدم رضاهم عن موقف وزارة الصحة المغربية التي تدفعهم بغياب الموازنة إلى شراء الأدوية على نفقتهم، مؤكدين أنّ أجسادهم تتآكل يومياً ولا يمكنها انتظار المصادقة عل تلك الموازنة.

وكان المغرب قد تمكن في السنوات الأخيرة بحسب مراقبين، من إحراز تقدّم ملحوظ في مجال مكافحة داء السرطان، وذلك بفضل مركز «للا سلمى للوقاية وعلاج السرطان»، الذي دأب على بذل جهود في هذا المجال ومساعدة المرضى على تحسين ظروف عيشهم، من خلال جعله مكافحة السرطان من أولويات الصحة العمومية في المغرب. كذلك عرفت عمليات مكافحة الداء تطوراً بفضل تمكين المرضى من ذوي الدخل المحدود من الحصول على العلاجات من خلال برنامج خاص. وفي هذا الإطار، يُصار إلى التكفل بأكثر من 200 ألف مريض في كلّ عام، مع استفادة أكثر من مليون و600 ألف امرأة من خدمات الكشف عن سرطان الثدي.

وعلى الرغم من التقدّم الحاصل في التكفل بمرضى السرطان، فإنّ فقدان أدوية من صيدليات بعض المراكز الحكومية في خلال الأشهر الماضية يعمّق معاناة كثيرين. وفي هذا السياق، تقول رئيسة جمعية «الطموح للتنمية الاجتماعية» (مستقلة) حسناء بوشمة لـ«العربي الجديد» إنّ «هؤلاء يعانون من فقدان الأدوية، إلى جانب طول مدّة انتظار مواعيد المراجعات، بالإضافة إلى غياب أجهزة الفحص بالأشعة»، مشيرة إلى أنّ «أوضاع تلك الفئة من المرضى مزرية، خصوصاً أنّهم بمعظمهم من الفئات الاجتماعية الهشة والمعوزة غير القادرة على شراء أدوية باهظة الثمن». وتوضح بوشمة أنّ «ثمّة مرضى يحتاجون إلى أدوية تصل قيمتها إلى 500 درهم (نحو 55 دولاراً) يومياً، غير أنّ ظروفهم الاجتماعية لا تسمح لهم بشرائها، الأمر الذي يجعل أزمتهم تتضاعف كلّ يوم»، مطالبة وزارة الصحة بـ«الالتفات إلى مرضى السرطان من المعوزين عبر توفير الأدوية لهم».

تجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة المغربية كانت قد رفضت في 28 سبتمبر/ أيلول من عام 2020، طلب إنشاء حساب خصوصي لدى الخزينة العامة للمملكة باسم «صندوق مكافحة السرطان»، وهو مطلب تضمنته «عريضة الحياة» التي وقعها أكثر من 40 ألف مغربي، تفاعلاً مع نداء أطلقه عدد من المصابين بالداء عبر وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال هاشتاغ #مابغيناش_نموتو_بالسرطان (لا نريد أن نموت بالسرطان).

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

40 ألف إصابة

تُسجَّل في المغرب سنوياً نحو 40 ألف إصابة جديدة بالسرطان، بحسب بيانات وزارة الصحة، فيما تحتلّ البلاد المركز 145 عالمياً في القائمة الخاصة بعدد المصابين بالداء. ونجد في البلاد تسعة مراكز لعلاج السرطان في مدن مختلفة هي الرباط والدار البيضاء وأغادير ووجدة والحسيمة وطنجة ومراكش وفاس ومكناس.

تحقيق

الجنس «الخفي» مكافحة معقدة في السويد

يشمل «التفاف» العصابات على قانون حظر الدعارة في السويد، التحوّل إلى مواقع خفيّة على الإنترنت، تجعل الملاحقات التي تنفذها الشرطة عديمة الفائدة، وتعرّض القانون نفسه لانتقادات وشكوك

ناصر السهلي

أورد تقرير حديث أصدرته «هيئة المساواة بين الجنسين» في السويد أن «تجارة الجنس (الدعارة) مقابل المال تنتشر في نحو 200 نقطة في أراضي البلاد»، ما يؤكد مواجهة السلطات مشكلة «الالتفاف» على القوانين التي تمنع هذه التجارة، والتي يشكل إحدى وسائلها نقل الممارسة من الشوارع إلى شبكة الإنترنت، حيث قد يقع قصر وأطفال ضحايا للاستغلال الجنسي.

عموماً، تحظر السويد البغاء بموجب قانون أصدرته في الأول من يناير/ كانون الثاني 1999 بهدف منع العنف، وظاهرة إجبار الفتيات أكانوا مواطنات أم أجنبيات على ممارسة الدعارة. لكن ذلك لم يمنع انتشاره في البلاد، علماً أن العاصمة استوكهولم تضم شارعاً مخصصاً للظاهرة أطلقت عليه اسم «مالمسكيلنا غاتا» الذي عرف لسنوات طويلة محلياً وأوروبياً بأنه «شارع الجنس السويدي».

واللافت أن الدنمارك تشرّع بخلاف السويد الدعارة استناداً إلى قانون أقرّه برلمانها في السبعينيات، ما جعله ينتشر كالفطر في شارع أستر بالعاصمة كوبنهاغن.

وما يقلق سلطات السويد اليوم هو انتقال الظاهرة من العلن إلى السرية، أو إلى عالم الإنترنت الافتراضي خلف الشاشات، حيث يتفق مروّجو الخدمات والعروض مع الزبائن بعيداً من الأعين.

تحايل على الحظر

وبعدما كثفت الشرطة السويدية دورياتها في شارع «مالمسكيلنا غاتا» الذي ضم حوالي 250 فتاة مارسن الدعارة ضمن مساحة 650 متراً مربعاً فقط، انخفضت نسبة الزبائن نحو 80 في المائة، بحسب تقارير قسم مكافحة الدعارة في الشرطة الذي ربط الأمر بخوف هؤلاء الزبائن من توقيفهم، ونشر أسمائهم. وتقدّر الشرطة بأن غالبية النساء والفتيات اللواتي يعملن في الدعارة من صاحبات السوابق والمدمنات على المخدرات، لكنها تعلم أنهن لا يعملن بلا مشغلين يعرفون باللغة المحلية باسم «الفونس» (قوادون) الذين أوقفت العشرات منهم خلال الأعوام الماضية. وقد أدانت السلطات نساءً بأحكام خضعت لقانون العقوبات الذي يحظر الدعارة، لكن انتقال الظاهرة إلى شبكة الإنترنت بات يمثل تحدياً كبيراً لها وللشرطة، خصوصاً أنه عزّز قانون المنع لانتقادات كثيرة شملت تحديداً إجبار النساء على ممارسة الدعارة في الخفاء.

وأكد التقرير الأخير لهيئة المساواة انتشار «عصابات» متخصصة في الاستغلال عبر الإنترنت، وتزايد تشغيل نساء محليات في وقت شهد العقدان الأولان من الألفية الثانية انخفاضاً في عدد الأوروبيات الشرقيات اللواتي يعملن بالدعارة في السويد. لكنه أشار إلى استقدام نساء من آسيا وأفريقيا، وتوزيعهن على سوق يشمل دولاً مجاورة أيضاً بينها الدنمارك والنرويج.

من هنا يرى محللون أن الأمور «لا تسير على ما يرام» بالنسبة إلى تطبيق قانون المنع الصادر قبل 21 عاماً. وتقول مسؤولة تحقيقات التشغيل في الدعارة والمستشارة القانونية في المجال آنا سكارهيد: «لم يخفّض قانون 1999 ظاهرة النساء العاملات في تجارة الجنس، بل أضرّ بهن بعدما أفقدهن شبكات الأمان والاتصال بالسلطات المجتمعية». وتؤكد منظمات متخصصة بمساعدة الإناث اللواتي يعملن طوعاً في الدعارة من أجل تأمين أموال لشراء مخدرات، أن «الظروف المعيشية وتلك المتعلقة بسلامتهن، ساءت منذ تطبيق قانون المنع».

حيل «الظلّ»

ومنذ سنوات، تطالب مؤسسات اجتماعية وحقوقية المشرّعين السويديين بإجراء دراسات رصينة لتأثيرات قانون المنع والأخطاء التي رافقت تطبيقه، في وقت يرى اختصاصيون اجتماعيون وباحثون أن «تراجع الدعارة في شوارع المدن لا يدل على أنها اختفت، إذ تنتشر حيلة العمل في الظل، ما جعل التجارة أكثر بدائية وسرّية وخطيرة على الصحة النفسية للعاملات في الدعارة».

ويصف هؤلاء ما يجري بأنه «جنس تحت الأرض (خفي) يزيد مخاطر انتشار أمراض معدية، ومواجهة عنف نفسي، والعيش ضمن بيئات إجرامية لعصابات تتنافس على سوقي الدعارة والمخدرات في مدن عدة، وتنفذ عمليات قتل ومخالفات. ويشير الباحثون إلى أن تجارة الجنس «متفلتة على صعيد الأماكن، وتتعرّض لعنف واستغلال، مع منع الفتيات من التواصل مع السلطات المجتمعية».

ورغم أن الشرطة السويدية تحاول خرق شبكات التشغيل عبر التنصت على هواتف وتصوير أشرطة فيديو، ومراقبة صفحات على الإنترنت، لكنها تواجه صعوبة في إثبات الجرائم وتقديم الجناة من أفراد العصابات المشغلة إلى القضاء في ظل صعوبة جمع الأدلة عن ممارسة الدعارة خارج المنازل، علماً أن المشغلين يجبرون الفتيات على عدم استخدام الواقي كي لا تستطيع الشرطة إثبات حصول انتهاك القانون، إذا اعتقلت إحداهن.

وتقول المسؤولة عن الاتجار بالبشر والدعارة في «هيئة المساواة» فريدا يوهانسون، إن «الدعارة تشهد اليوم تحايلاً في التسويق عبر منتديات متسترة في وسائل التواصل الاجتماعي، وحتى عبر تطبيقات خاصة بالأطفال». وقد زاد من 10 في 2014 إلى 32 اليوم عدد المواقع التي تسوّق خدمات جنسية عبر أكثر من 12,000 إعلان.

أوكار العصابات

ورغم صعوبة تقديم رقم محدد حول إجمالي انتشار الدعارة في السويد، يقدّر تقرير «هيئة المساواة» انتشار أكثر من 200 نقطة في مدن مختلفة وضواحيها، ويكشف أن سوق الدعارة يتسبب في عنف بين العصابات على «مناطق النفوذ»، علماً أن تقارير الشرطة تؤكد تزايد عمليات إطلاق النار، واستخدام المفرقعات في معارك تندلع بين العصابات خصوصاً في العاصمة ستوكهولم ومدينتي مالمو وغوتبورغ (جنوب). ويفيد التقرير أيضاً بأن «جائحة كورونا زادت ضحايا الاتجار بالبشر والدعارة وتعرضهم إلى عنف».

ويسجل التقرير تزايد عدد الشبان والفتيات الباحثين عن مساعدة ودعم بعد تعرضهم لاستغلال جنسي بدافع تجاري، ويشير إلى أن «قضاء الأطفال والقصر وقتاً أطول على شبكة الإنترنت خلال فترة جائحة كورونا، وبلا رقابة من الأهل، عرّضهم لخطر الوقوع في حبائل الجناة المشغلين للدعارة».

وينتقد التقرير تقصير السلطات في دعم الضحايا، ويطالبها بأن تصبح أفضل في تحديد الضعفاء من خلال الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية، تمهيداً لتوفير دعم مناسب لهم في أنحاء البلد».

وهنا تؤكد يوهانسون «أهمية العمل الاستباقي، علماً أننا نقترح أن تُلحق مسألة الدعارة بقانون جديد يعاقب كل شخص، حتى المتزوجين، إذا مارسوا الجنس بلا موافقة الشريك». وتعتبر أن غياب الموافقة يجعل ممارسة الجنس في مصاف الاغتصاب الذي يعاقب عليه القانون بالسجن.

وتحدد هيئة المساواة أساليب عمل عصابات تقديم الخدمات الجنسية من خلال شبكة الإنترنت بتقديم نفسها باعتبارها شركات للتجارة الإلكترونية التقليدية.

وتكشف أرقام نشرتها مصلحة الصحة الشعبية السويدية عام 2017 أن 1,5 في المائة من النساء و1 في المائة من الرجال جربوا «شراء الجنس» مرة واحدة على الأقل. وفي صفوف المثليين، ارتفعت النسبة بين الجنسين إلى 7 في المائة. كذلك تفيد دراسة أجريت أخيراً أن 1,4 في المائة من طلاب الثانويات و0,8 في المائة من الفتيات مارسوا الجنس مقابل مال. وتوضح أن مجموعات محددة أكثر عرضة للظاهرة، بينها السجناء إذ أفادت بأن 24 في المائة من النساء المحكومات مارسن الجنس مقابل المال، فيما أكدت نسبة 11 في المائة تعرضهن للاتجار بالبشر. وتظهر الدراسة أيضاً أن واحدة من كل ثلاث نساء جربن العلاج للخروج من الإدمان الذي وقعن فيه بسبب الدعارة، في مقابل نسبة 7 في المائة من الذكور.

والغريب في أرقام الدراسة، أن 13 في المائة من الفتيات و5 في المائة من الصبيان خاضوا تجربة «بيع الجنس» بسبب الحاجة إلى المال، ونحو 70 في المائة منهم جربوا الأمر أكثر من مرة، وبينهم قصر.

وتشير دراسات سويدية مختلفة إلى أن الدعارة لا تقتصر على فئة سكانية من دون غيرها، حيث تسجل التقارير والدراسات انتشارها بين مهاجرين أيضاً.

انتقال الظاهرة إلى شبكة الإنترنت بات يمثل تحدياً كبيراً للسلطات والشرطة

الأمور «لا تسير على ما يرام» بالنسبة إلى تطبيق قانون منع الدعارة

الشرطة السويدية تواجه الدعارة بصعوبة (كارلسون بيرت/ فرانس برس)

32
عدد المواقع التي تسوّق خدمات جنسية مستخدمة أكثر من 12 ألف إعلان، مقابل 10 فقط عام 2014.

ذوو الاحتياجات الخاصة في مدارس تونس

ما زالت دول عربية كثيرة تتخبّط في إطار دمج التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الإعاقة في التعليم المدرسي. تونس واحدة من تلك الدول

تونس ـ إيمان الحامدي

تبحث مدرّسة الصف الرابع ريم المعيطي عن مساعدة صحية جسدية ونفسية من أجل النجاح في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الإعاقة من بين تلاميذها هذا العام، مراهنة على كسب تحدّي تحقيق نتائج دراسية جيدة معهم، الأمر الذي من شأنه أن يمنع عنهم شبح الإقصاء المدرسي الذي يعاني منه عدد كبير من هؤلاء في التعليم الحكومي.

تقول المعيطي لـ«العربي الجديد»: «طلبت من إدارة المدرسة حيث أعمل مراسلة مسؤولين في الطب المدرسي في مدينتي من أجل الحصول على حصص مرافقة أو مساعدة تمكّنني من آليات تواصل بيداغوجية (تربوية) مع تلاميذي، ولا سيّما أنّني لاحظت إمكانات كبيرة لدى اثنَين منهم مصابين بطيف التوحّد». تضيف المعيطي: «وما زلت أنتظر رداً رسمياً من إدارة المدرسة للحصول على المساعدة اللازمة لكسب التحدّي الذي رفعته»، مؤكدة بقولها: «أشعر بمسؤولية مضاعفة تجاه هؤلاء التلاميذ، ولا سيّما أنّ كثيرين من المصابين بطيف التوحّد يمتلكون قدرات كبيرة على حفظ المعلومات، حتى إنّ زملاءهم يصفونهم بموسوعة القسم».

وتشير المعيطي إلى أنّ «25 عاماً من التدريس في القطاع الحكومي كانت كافية لأكوّن قناعة بأنّ ذوي الاحتياجات الخاصة (وذوي الإعاقة) يعانون من الإقصاء، على الرغم من محاولات دمجهم بمقتضى القانون التوجيهي للتعليم في بلادي». وتطالب المدرسة بـ«ضرورة تأهيل المدرّسين والكادر التربوي في مجال رعاية هؤلاء ودمجهم، ولا سيّما الذين يملكون قدرات كبيرة تستطيع أن تجعل منهم تلاميذ مميزين». وتتابع المعيطي قائلة إنّ «مبادرات المدرّسين الفردية قد تكون محدودة النتائج إذا لم تأتِ في إطار مجهود وطني يخفّف من الإقصاء التعليمي لتلك الفئة من التلاميذ».

والواقع في تونس يختلف عمّا تنصّ عليه القوانين، إذ يجد المدرّسون صعوبات كبيرة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول، لأنّ ذلك يحتاج إلى جهد مضاعف وعناية خاصة، فيما يواجهون في الوقت ذاته اكتظاظ الصفوف وعدم القدرة على الملاءمة ما بين متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة ومتطلبات باقي التلاميذ.

وتنصّ المادة الـ 47 من الدستور التونسي على أنّ «حقوق الطفل على أبويه وعلى الدولة ضمان الكرامة والصحة والرعاية والتربية والتعليم. وعلى الدولة توفير جميع أنواع الحماية لكل الأطفال دون تمييز ووفق المصالح الفضلى للطفل». وفي المادة الـ 48 من الدستور «تحمي الدولة الأشخاص ذوي الإعاقة من كلّ تمييز. لكلّ مواطن ذي إعاقة الحقّ في الانتفاع، حسب طبيعة إعاقته، بكل التدابير التي تضمن له الاندماج الكامل في المجتمع، وعلى الدولة اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان ذلك».

وفي سياق متصل، يؤكد الباحث في علم الاجتماع المتخصص في الشأن التربوي منذر عافي لـ«العربي الجديد» أنّ «دمج ذوي الاحتياجات الخاصة (وذوي الإعاقة) من التلاميذ يندرج في سياق احترام حقوق الإنسان ومبدأ المساواة في فرص التعلم بين الجميع من دون استثناء، شرط توافر الظروف الملائمة». ويقول عافي إنّ «مدارس ابتدائية عدّة عمدت منذ زمن إلى استيعاب التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة (وذوي الإعاقة)، خصوصاً ممّن يعانون من اضطرابات التعلّم وصعوباته. وقد شهد هذا الدمج صعوبات عدّة، وتبيّن في أكثر من حالة أنّ مدارس عدّة لم تكن مهيّأة بما فيه الكفاية لجهة البنية التحتية اللازمة للاهتمام بهؤلاء التلاميذ وحسن رعايتهم وتأطيرهم نفسياً وبيداغوجياً، فضلاً عن نقص التكوين البيداغوجي لدى المدرّسين المكلفين مرافقة هذه الفئة من التلاميذ».

يضيف عافي أنّ «مقاربة الدمج تقتضي توفّر مختلف المقاييس العلمية والمعرفية والبسيكوموترية المساعدة في الدمج العادي والمتوازن لتلاميذ مختلفين لكنّهم يستطيعون التكيّف إذا أحسنت الجهات الدامجة التعامل معهم ومرافقتهم». لكنّه يقرّ بـ«صعوبة مهمة الدمج»، غير أنّه يرى أنّها «ليست مستحيلة»، لافتاً إلى أنّ «جهود الدمج المدرسي في تونس بدأت تنتظم في إطار بيداغوجي واضح يهدف إلى الحدّ من الهدر المدرسي والارتقاء بالتحصيل المدرسي إلى المستويات المأمولة». ويطالب عافي بـ«ضرورة الاهتمام بتكوين المدرّسين وتأطيرهم وإعدادهم إعداداً جيّداً لحسن المرافقة والتأطير»، مؤكداً أنّ «المنظومة التربوية في تونس أدركت بجدية أهمية الدمج المدرسي، وهي تعمل على توفير الأسباب الكفيلة بحسن إنجاحه».

ومنذ عام 2005، بادرت وزارة التربية في إطار الإصلاح الشامل للنظام التربوي بإدراج مواد أساسية حول حقوق الإنسان والحريات الأساسية وقبول الآخر في مناهجها. كذلك أدرجت بمقتضى ذلك محاور تتعلّق بالإعاقة وخصوصيات الأشخاص ذوي الإعاقة ومتطلبات دمجهم من ضمن برامج التعليم والتكوين في الشعب والاختصاصات الجامعية والمهنية.

الدمج يأتي في سياق مبدأ المساواة في فرص التعلم (ياسين قايدي/ الأناضول)

مهمة الدمج صعبة غير أنها ليست مستحيلة (ياسين قايدي/ الأناضول)

الكويت: «شد حبال» مع أجهزة الأمن حول ردع الإدمان

تشهد أساليب مكافحة المخدرات في الكويت «شدّ حبال» ما بين أجهزة الأمن التي ترفض التراخي في الإجراءات وبين خبراء وقانونيين يدعون إلى اعتماد ردع بالتوعية والعلاج. ويحذّر الأخيرون من «وصمة العار»

أجهزة الأمن الكويتية تضرب على قبضة الردع (ياسر الزيات/ فرانس برس)

الكويت ـ خالد الخالدي

تعد مشكلة إدمان المخدرات إحدى المشاكل الاجتماعية في الكويت، في وقت تتعامل فيه أجهزة الأمن بحزم وقسوة مع التجار والمدمنين على حد سواء، ما يفتح نقاشاً واسعاً حول ضرورة مراجعة السياسة الأمنية الخاصة بالمخدرات للتقليل من العدد المتصاعد للمدمنين.

ويقول مدير إدارة مكافحة المخدرات بدر الغضوري لـ«العربي الجديد»: «زاد عدد المدمنين في الكويت في السنوات الأخيرة، في ظل مواجهة الكويت حملات مخدرات كثيفة من عصابات تعرف جيداً أن دخل الفرد مرتفع، وأنها تملك فرصة كبيرة في تسويق المخدرات وبيعها بين الشبان. أما الحلول فتتمثل في تشديد القبضة الأمنية على تجار المخدرات، ومحاولة توعية المدمنين والشبان، وتوفير متطلبات علاجهم».

من جهته، يقول الأمين العام للاتحاد العربي للوقاية من الإدمان الدكتور خالد الصالح لـ«العربي الجديد» إن «حلول الإدمان ليست أمنية فقط، بل تمتد إلى معالجة المدمنين، وتوفير بيئة آمنة ومثالية لمنع عودتهم إلى تعاطي المخدرات، خصوصاً أن الحصول عليها بات أكثر سهولة في الفترة الأخيرة مع انتشار أنواع رخيصة، لكنها أكثر فتكاً». ويشير إلى أن «برامج مكافحة الإدمان تراجعت بنسبة 50 في المائة خلال السنوات الأخيرة، بسبب ضعف الإنفاق الحكومي الذي أوقف عمل لجان للمكافحة والتوعية والعلاج، وتفاقم مشاكل المخدرات في الكويت والعالم العربي عموماً».

ويرى الباحث في جامعة الكويت، خليل خالد، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «الحلول الأمنية لمشكلة المخدرات باتت من الماضي، وهو أمر تثبته دراسات علمية لا جدل في شأن نتائجها، علماً أن تجربة البرتغال كشفت أن عدم تجريم قضايا المخدرات، ومعالجة متعاطيها بدلاً من سجنهم وتلويث سجلهم الجنائي، خفّضا الاستهلاك في شكل كبير، وأيضاً نسبة الوفيات بسبب تناول جرعات زائدة. أما في الكويت فما زالت المكافحة الأمنية الأكثر ترجيحاً في التعامل مع الموضوع».

في هذا السياق، يطالب السياسي الناشط في مجال حقوق الإنسان محمد الظفيري بوضع حد للممارسات الأمنية ضد متعاطي المخدرات، ويقول لـ«العربي الجديد»: «يجب زيادة الوعي بضرورة وقف سجن الأحداث والمراهقين الذين يتعاطون المخدرات، فوصمهم بالعار يجلب تأثيرات سلبية عليهم تمتد طوال حياتهم، علماً أن نسبة السجناء الأحداث المتهمين بقضايا المخدرات تناهز 60 في المائة. وتفيد التجارب بأن تلطيخ سجلهم الجنائي ومنعهم من ممارسة حياتهم يدخلهم في سلك الجريمة، في وقت يجب توفير علاج نفسي وصحي مناسب لهم».

ويعاقب القانون الكويتي متعاطي المخدرات بالسجن مدة قد تصل إلى 7 سنوات، أما الذين يجري توقيفهم لمجالستهم متعاطي المخدرات فقد يحكم عليهم بالسجن سنتين كحدّ أقصى حتى لو لم يتعاطوا المخدرات. وهنا يكشف المحامي سعود الظفيري لـ«العربي الجديد» أن «مئات من الشبان أودعوا السجن بسبب تعاطيهم المخدرات للمرة الأولى، أو بسبب وجودهم بلا علمهم في مجالس ضُبطت متعاطين. وأحياناً، لا تظهر أجهزة الأمن الملتزمة تطبيق إجراءات مشددة وصارمة في عمليات مكافحة المخدرات، أي تعاطف معهم. من هنا لا بدّ من أن تنظر لجان متخصصة في موضوع المخدرات بالسجل الجنائي لكل متعاطٍ، ولا تضعهم جميعهم في خانة واحدة مع تجار المخدرات والمهربين الذين يجب أن تطبق عقوبات صارمة في حقهم من أجل ردعهم عن مخالفاتهم التي تجلب الويلات إلى حياة الناس والمجتمعات».

في المقابل، يعتبر ضابط في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن أجهزة الأمن تخوض حرباً شرسة مع تجار المخدرات، ما يحتم تشديدها قبضتها في ملاحقتهم واعتقالهم، خصوصاً في ظل إجماع المراقبين والمحللين على تعمّد استهداف الكويت بسبب ارتفاع دخل مواطنيها الذي يسمح حتى بشراء مراهقين المخدرات. ويلفت إلى أن الأجهزة الأمنية تضبط شهرياً أطناناً من المخدرات المهرّبة براً وبحراً وجواً. يضيف: «نردّ على الكلام عن حصر التعامل مع المدمنين بالحلول الأمنية بأننا نطبق قانون مكافحة المخدرات، وندعو من يريد أن نجدّد القانون ويخضعه لتعديلات إلى رفع مطالبه أمام مجلس الأمة». ويتابع الضابط الذي رفض كشف اسمه: «ليس مقبولاً التشكيك في الأساليب التي يعتمدها رجال الأمن في تطبيق القانون أو في التعامل مع الأفراد، لأنهم يعملون ويتحركون استناداً إلى نص قانوني مكلفون تطبيق بنوده بحذافيرها، في حين يحاولون تخفيف العقوبات الخاصة بقضايا صغار المدمنين، والبحث عن مخارج قانونية لهم عبر إرسالهم إلى وزارة الصحة للعلاج، لكن في نهاية الأمر لا بدّ من عقوبات تردع المخالفات المسيئة للمجتمع».

يسهل الحصول على مخدرات في الكويت مع انتشار أنواع رخيصة

يعاقب القانون متعاطي المخدرات بالسجن مدة قد تصل إلى 7 سنوات